Sharwes Scientific Journal (SSJ)
Volume 7, Issue 1, 2026, pp 293-316.
ISSN (Print): 3079-6040 • ISSN (Online): 3135-4343

The impact of monetary policy on indicators of economic stability in Libya period (2005 - 2024)

Yosef Abdulrahman Saeid Alhoush

Faculty of Economics and Political Science, Nalut University, Nalut, Libya.

*Corresponding author email: Yosef Alhoush | yelhoush67@yahoo.com

Received: 28-01-2026 | Accepted: 17-06-2026 | Available online: 30-06-2026 | DOI:10.5281/zenodo.21066206

ABSTRACT

Monetary policy is considered one of the most important economic policies, as it addresses monetary variables and their impact on various aspects of a country's economy. This study aims to define monetary policy and its impact on economic stability indicators, specifically economic growth, inflation, and unemployment. Monetary policy, in conjunction with other policies, plays a significant role in achieving economic stability and the success of countries' economies. The central bank, which represents the country's monetary authority, must formulate a sound monetary policy using various tools to achieve the most important goal: economic stability .The descriptive analytical approach was used to describe the study variables and analyze tables to clarify the impact. The study concluded that monetary policy plays a significant role in influencing these indicators.

Keywords: Monetary policy, economic stability, economic growth, inflation, unemployment.

أثر السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2005 – 2024)

يوسف عبد الرحمن سعيد الهوش

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية نالوت، جامعة نالوت، نالوت، ليبيا.

*المؤلف المراسل: يوسف الهوش | yelhoush67@yahoo.com

استقبلت: 28-01-2026م | قبلت: 17-06-2026م | متوفرة على الانترنت | 30-06-2026م | DOI:10.5281/zenodo.21066206

ملخـــــص البحـــــث

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية، حيث تهتم بالمتغيرات النقدية وتأثيرها على مختلف الجوانب الاقتصادية للدولة، وتهدف هذه الدراسة للتعريف بالسياسة النقدية وتأثيرها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وتحديداً النمو الاقتصادي، والتضخم، والبطالة، فالسياسة النقدية وبالتعاون مع السياسات الأخرى، تلعب دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وفي نجاح اقتصاديات الدول، وعلى المصرف المركزي الذي يمثل السلطة النقدية للدولة رسم سياسة نقدية محكمة باستخدام مختلف الأدوات بهدف تحقيق اهم الأهداف الا وهو الاستقرار الاقتصادي. ولقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف متغيرات الدراسة، وتحليل الجداول لغرض توضيح الأثر، وتوصلت الدراسة إلى أن للسياسة النقدية دور هام في التأثير على تلك المؤشرات.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، الاستقرار الاقتصادي، النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة.

1. مقدمة

تعد السياسة النقدية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية للدولة، فهي تعد عنصراً مهماً في تحقيق الاستقرار

"Articles published in *Sharwes Sci J* are licensed under a Creative Commons Attribution-Non-Commercial 4.0 International License."

الاقتصادي كهدف تعمل على تحقيقه كل برامج الإصلاح الاقتصادي، نظراً للأثر الواضح الذي تحدثه السياسة النقدية على مجمل متغيرات الاقتصاد الكلي لأي اقتصاد في العالم، ولأهميتها فقد ركزت عليها المدرسة الكلاسيكية واعتبرتها أداة فعالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في حين نجد أن المدرسة الكينزية اهتمت بالسياسة المالية، بسبب عجز السياسة النقدية على معالجة ازمة الكساد العظيم التي حدثت في أوائل الثلاثينات من القرن الماضي، إلا أن التطورات المستمرة التي شهدها العالم في النصف الأخير من القرن الماضي مع تفاقم الازمات والمشاكل كالتضخم والبطالة ..إلخ. أدَّى إلى عودة وتزايد الاهتمام بالسياسة النقدية حيث كان لآراء وأفكار الاقتصاديين وأبرزهم ميلتون فريدمان، فرانك نايت، كاجان وآخرون دوراً في صياغة وتشكيل ما سمي بالمدرسة النقدية في الولايات المتحدة والتي عرفت بمدرسة شيكاغو واستمر هذا الوضع الي وقتنا الحالي. وتعمل السياسة النقدية وباستخدامها لمختلف الأدوات على تفعيل النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف الاقتصادية، ولقد تعاظم دورها واتسع من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصاد، من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي ومحاولة القضاء على البطالة او جعلها في أدنى مستوياتها، ومحاصرة التضخم والحد من تأثيره، وعموماً تعتمد السلطات النقدية في أي دولة على وضع استراتيجية خاصة، قد تطرأ عليها بعض التعديلات من فترة لأخرى نظراً لبعض الاختلالات المسجلة لبعض المؤشرات الاقتصادية إذ يتعين على المصرف المركزي تسطير جملة من الأهداف الواجب بلوغها يتقدمها التركيز على هدف الاستقرار الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الأول والمشترك في أغلب الدول.

1.1. مشكلة الدراسة:

تتثمل مشكلة الدراسة فيما يلي:

- ما مدى مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 2005-2024؟

وتندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الإطار النظري للسياسة النقدية؟
- ما المقصود بالاستقرار الاقتصادي وما هي أبرز مؤشراته؟
- هل للسياسة النقدية إثر على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال فترة الدراسة؟

1.2. أهمية الدراسة:

تبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال ما تشكله السياسة النقدية من دوراً فاعلاً وحيوياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، وتزداد أهميتها في أنها توضح قياس إثر السياسة النقدية على معدل النمو

الاقتصادي، البطالة، والتضخم مما يساعد واضعي السياسات الاقتصادية على الاهتمام بأدواتها من أجل تقليل الآثار السلبية والاستفادة من الدراسات الاستراتيجية للحد من الاختلالات الهيكلية.

1.3. أهداف الدراسة:

بناً على تحديد مشكلة الدراسة وأهميتها فإن البحث يهدف إلى تحقيق جملة من الأمور أهمها:

- التعرف على المفاهيم المرتبطة بالسياسة النقدية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي.
- معرفة تطور النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة باعتبارها من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.
- تحليل مدى تأثير السياسة النقدية على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

1.4. فرضيات الدراسة:

تفترض الدراسة أن السياسة النقدية لها دور فعال في التأثير على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، معدل التضخم، معدل البطالة) مما يجعلها تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة.

1.5. منهجية الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج التحليلي الوصفي بغرض الوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها باستخدام بيانات إحصائية، وتقارير من مصادر حكومية وأخرى دولية خلال فترة الدراسة.

1.6. حدود الدراسة:

تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من (2005 – 2024) وذلك لتتبع المشكلة موضع الدراسة وذلك لتوفر البيانات التي تغطي هذه الفترة عن النمو الاقتصادي، ومعدل التضخم، ومعدل البطالة.

1.7. الدراسات السابقة:

بعض الدراسات السابقة التي تم الاستناد عليها في البحث.

- دراسة مروان محمد حسين وآخرون 2022: تناقش هذه الدراسة أثر السياسات الكلية وخاصة النقدية والمالية على ثلاث متغيرات اقتصادية كلية وهي (التضخم، نمو الدخل النقدي، نمو الدخل الحقيقي) كلاً على حدة، وقد توصلت الدراسة فيما يختص بالاستقرار النقدي إلى أن نمو المعروض النقدي الحالي والمبطئ هو العنصر هو العنصر المؤثر الرئيسي في عملية التضخم، بينما يحتل نمو عجز الموازنة المرتبة الثانية بعد نمو عرض النقود [1].
- دراسة عبد السلام مسعود 2022: تهدف الدراسة إلى قياس أثر السياسة المالية والنقدية على النمو

الاقتصادي في ليبيا عن الفترة (1999 – 2021) فتوصلت إلى أنَّ السياسة المالية لها تأثير أوسع من السياسة النقدية والى وجود علاقة توازنيه بين متغيرات الدراسة [2].

- دراسة وائل محمد الزغبي 2004: بعنوان "آثار السياسة النقدية المتوقعة وغير المتوقعة على الأداء الاقتصادي في الأردن" وهي مذكرة ماجستير، وتوصل إلى نتيجة أن هناك أثر للسياسة النقدية الغير المتوقعة على النمو لاقتصادي في الاقتصاد الأردني [3].
- دراسة تركية فرج جمعه: هدف البحث للتعرف على عمل أدوات السياستين النقدية والمالية التي يستخدمها مصرف ليبيا المركزي وتأثيرهما على مستوى الأسعار في ليبيا ومعرفة أهم التطورات النقدية التي شهدها الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة. وتم التوصل لمجموعة من النتائج أهمها ضعف أداء السياسة النقدية وعدم التناسق بينها وبين السياسة المالية، ووجود ارتباط بين معدلات النمو الحقيقي الإجمالي الناتج المحلي ومعدلات التضخم النقدي، أوصى البحث بضرورة التنسيق فيما بين السياستين النقدية والمالية وضرورة الاهتمام بتحسين معدلات النمو الحقيقي الإجمالي الناتج المحلي والعمل على تنميتها لما لها من أهمية في زيادة أو تقليل معدلات التضخم [4].
- دراسة قويدر معيزي ونوال دماد (2010)، وتهدف الدراسة استهداف التوازن الاقتصادي وتحقيق النمو بما يمنع حوث التقلبات في الإنتاج والأسعار والحد من البطالة المرتفعة، وذلك للوصول إلى حالة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي [5].
- دراسة بن صفي الدين عبد الله بعنوان "السياسة النقدية للجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (2001 – 2015)، وهي أطروحة دكتوراة في الاقتصاد، تخصص نقود وبنوك، ولقد توصل الباحث إلى نتيجة أن للسياسة النقدية دور مهم وفعال ضمن أدوات السياسة الاقتصادية، فهي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعتبر هدفا رئيسيا لجميع الدول، وهذا عن طريق أدوات مختلفة سوآءا كانت كمية او نوعية او أدوات أخرى تشتمل عليها السياسة النقدية وأن السياسة النقدية كان لها لأثر البالغ الأثر البالغ على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي [6].

1.7.1. التعليق على الدراسات السابقة (الفجوة البحثية)

من خلال استعراض الدراسات السابقة، اتضح انها تتفق مع الدراسة الحالية من حيث بعض الأهداف والمتغيرات من حيث دراستها للأسباب والمحددات والأثار، إلا أنها تختلف عنها في أنها حديثة من حيث الإحصاءات وتنوع مصادرها، وتميزها بنماذج التحليل المعتمدة في بيان أثر السياسة النقدية على مؤشرات

الاستقرار الاقتصادي وتحديداً النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة في ليبيا، إلى جانب تغطيتها لفترة زمنية تعتبر الاحدث مقارنة بالدراسات المحلية التي أجريت حول هذا الموضوع مما يودي لنتائج أكثر دقة وواقعية.

1.8. تقسيم الدراسة:

ولغرض إعطاء الدراسة طابع التدرج والترتيب قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية، كالاتي:

المحور الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية.

المحور الثاني: الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي.

المحور الثالث: الدراسة التحليلية لأثر السياسة النقدية على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي عن الفترة (2005 – 2024).

2. المحور الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية.

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها آخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، وما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى. ويتمثل تطبيق هذه السياسة في مجموعة من الأدوات المختلفة التي تندرج في وعاء واحد ألا وهو الجهاز المصرفي.

2.1. تعريف السياسة النقدية:

لقد تعدّدت مفاهيم السياسة النقدية وتطورت بتطوّر وتخصص البنوك المركزية ومن هذه المفاهيم:

حسب الاقتصادي Kent تعرّف أنّها إدارة التوسّع والانكماش في حجم النقود بغية بلوغ أهداف معيّنة، وينصرف من هذا التّعريف مفهوم السياسة النقدية إلى إدارة النقدية الحكيمة التي تؤثر على حجم النّقود المتداولة في الاقتصاد ككلّ [7].

كما تعرف بأنها: مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية في بلد معين، والمتمثلة في تنظيم كمية النقود المتداولة في الاقتصاد لغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة [8].

كما تعرف السياسة النّقدية بإنّهاَ "مجموع الإجراءات والتّدابير المتّخذة من قبل السّلطات النّقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد، ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصّرف" [9].

وتعرف بأنها تدخل السلطات النقدية لغرض التأثير على عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل نقدية معينة للوصول إلى تطبيق بعض الأهداف الاقتصادية [10].

ويعرِّفها الاقتصادي G.L. Bash أنها "العمل الذي تقوم به الحكومة والمؤثِّر بشكل فعَّال في حجم وتركيب الموجودات السائلة المتحفظ بها في القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية" [11].

2.2. أهداف السياسة النقدية

السياسة النقدية تسعى إلى إدراك نفس أهداف السياسة الاقتصادية إلا أنها تنفرد بأهداف خاصة تميزها عن السياسات الأخرى وهي كما يلي [12]:

أ- استقرار سعر العملة: الهدف من مراقبة الائتمان المصرفي هو العمل على استقرار قيمة العملة الوطنية، وذلك من خلال الحد من التوسع المفرط في عرض النقد وأثره الضار على قيمة العملة الوطنية، وبنفس الوقت يلتزم البنك المركزي بالحفاظ على حجم مناسب من الاحتياطات الدولية وعدم التوسع المفرط في إقراض الحكومة لتحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية.

ب- استقرار مستوى العام للأسعار: يرى البعض أن استقرار الأسعار هو الهدف المركزي للسياسة النقدية من خلال مراقبة الائتمان المصرفي، لأن التغير في الأسعار يؤدي إلى إحداث أضرار جسيمة بفئة الدائنين ولصالح المدينين، مما يؤدي توزيع سيئ للثروة بين الطرفين.

ج- تحسين ميزان المدفوعات: تلعب السياسة النقدية دورا مهما في تحسين ميزان المدفوعات، وذلك من خلال العمل على رفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للتحرك إلى داخل البلد وإتباع نظام صرف أجنبي مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات، فتخفيض سعر الصرف يحسن ميزان التجاري إذا نجح في زيادة صادرات البلد وخفض وارداته.

د- تشجيع النمو الاقتصادي: تساهم السياسة النقدية في الرقابة على حجم الائتمان وكلفته لدفع النمو الاقتصادي الذي يعاني زيادة بالناتج المحلي الحقيقي، ويستطيع المصرف المركزي إحداث تغيرات بحجم الاحتياطيات الكلية للبنوك التجارية وقدرتها بخلق الائتمان والتأثير على حجم الائتمان المصرفي.

هـ- التحكم في دائرة التقلبات الاقتصادية: يمكن للسياسة الائتمانية هنا أن تلعب دورا مهما في تخفيف الآثار السلبية لدائرة التقلبات الاقتصادية عن طريق انتهاج سياسة ائتمانية توسعية في أوقات الركود الاقتصادي التي تؤثر سلبا على أداء الاقتصاد وأخرى تقييدية في حالة الرواج [13].

و- تحقيق مستوى عال من الاستخدام (العمالة الكاملة): تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند مستوى أعلى ممكن من التشغيل للموارد الطبيعية والبشرية، وعلى جميع السلطات النقدية

اتخاذ جميع الإجراءات بتجنيب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من مظاهر انكماشية.

2.3. أدوات السياسة النقدية

أ- سياسة معدل إعادة الخصم: وهو معدل الفائدة الذي يحصل عليه المصرف المركزي عند اقراضه للمصارف التجارية، او يعيد خصم الأوراق التجارية والسندات التي تقدمها له، فالمصرف يخفض سعر الفائدة أي تخفيض سعر الخصم ليشجع المصارف على الاقتراض منه فتزداد الأموال المتاحة لإقراض الأفراد لتشجيعهم على إقامة المشاريع التنموية وزيادة الاستثمارات الإنتاجية مما يجنب الركود الاقتصادي وذلك باتباع سياسة نقدية توسعية، أما في حالة مكافحة التضخم فالمصرف يتبع سياسة نقدية انكماشية عبر رفع سعر إعادة الخصم فيودي لرفع أسعار الفائدة فينخفض مستوى الاقتراض [14].

ب- سياسة السوق المفتوحة: يسعى المصرف المركزي في فترات الانكماش إلى الانعاش الاقتصادي من خلال زيادة مقادير النقود المتداولة في السوق، فيقوم بشراء أو بيع السندات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل أو الأوراق المالية الحكومية في السوق المفتوحة مما يساعد في زيادة العرض النقدي بالمصارف التجارية، فتزداد عمليات الإقراض فتزداد الكمية المعروضة من النقد لانخفاض سعر الفائدة، فتنخفض تكلفة الإنتاج ويزداد مستوى الاستثمار، ومن ثم يزداد الطلب الكلي، وفي فترة التضخم فأنَّ المصرف يقوم ببيع السندات للتقليل من كمية النقود المتداولة فتنخفض حجم العملة وتتقلص عمليات الإقراض [15].

ج- سياسة الاحتياطي القانوني: يقوم المصرف المركزي بفرض نسبة معينة تلزم المصارف التجارية بالاحتفاظ بها كاحتياطي مقابل الودائع لديها، ويسمى ذلك بالاحتياطي القانوني، ففي حالة اتباع سياسة توسعية يقوم المصرف المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، فيرفع بذلك قيمة حجم الطلب الكلي وتنتهي الفجوة الركودية بانتعاش الاقتصاد، أما في حالة اتباع سياسة نقدية انكماشية فيتم فرض نسبة احتياطي إلزامي أكبر فيقل حجم النقود فيساعد ذلك على مكافحة التضخم [16].

د- الإقناع الأدبي: يتمتع المصرف المركزي بصلة وثيقة مع الحكومة ولديه سلطات واسعة في الإشراف على الجهاز المصرفي، فهو يساعد المصارف التجارية في حالات الضيق الموسمي أو الأزمات أو عند الضرورة بوصفه المقرض الأخير، فيقوم بإصدار توصيات أو توجيهات للبنوك التجارية باتباع سياسة نقدية توسعية أو انكماشية في منح الائتمان حسب الظروف الاقتصادية للاقتصاد القومي، ودون الحاجة إلى أي من الوسائل الأخرى. والبنوك من جانبها تلتزم بها وتطبقها في الحال لأنها تعلم تماما أن لديه من السلطات والوسائل ما يمكنه من إرغامها على تنفيذ أوامره وتوجيهاته [17].

2.4. أنواع السياسة النقدية:

يستخدم المصرف المركزي نوعين من السياسة النقدية يتوقف كل نوع منها على الأسباب الداعية إلى استخدامها، وحسب مستلزمات الوضع الاقتصادي، ويمكن تقسيم السياسة النقدية إلى:

أ- السياسة النقدية الانكماشية Ontrationary monetary policy

يسعى المصرف المركزي إلى تقليل المعروض النقدي في الاقتصاد الذي يمكن تحقيقه عن طريق رفع سعر الخصم، وبيع السندات الحكومية، بالإضافة إلى الاقناع الأدبي، وزيادة متطلبات الاحتياطي للبنوك ويؤدي ذلك إلى تخفيض من قدرة البنوك على التوسع في خلق الودائع ومنح الائتمان، فينخفض العرض النقدي مما يترتب عليه ارتفاع سعر الفائدة، فيقل مستوى الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي، وبالتالي ينخفض الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يؤدّي إلى إبطاء النمو الاقتصاديّ وزيادة معدلات البطالة، إلا أن ذلك يكون ضرورياً للحدّ من التضخم الذي يؤدّي لرفع تكاليف المعيشة [18].

ب- السياسة النقدية التوسعية Expansionany monetary policy

تهدف السياسة النقديّة التوسعيّة لزيادة النمو والنشاط الاقتصادي، فهي تهتم بزيادة الطلب الكلي عبر زيادة القدرة الشرائية، فتخفض أسعار الفائدة عبر التدابير المختلفة لتوفير المال وتشجيع الإنفاق، وتزيد من عرض العملة في الأسواق لتعزيز الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي، ويتمّ استخدامها في حالات الركود الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، ودعم البنية الاقتصادية، عبر آلية خلق النقود وتأثير مضاعف النقود، بهدف تحقيق معدلات نمو مختلفة والمساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية [14].

3. المحور الثاني: الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي.

تعد السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تهدف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والقضاء على أسباب عدم الاستقرار والتقلبات الاقتصادية فعند وجود استقرار اقتصادي تكون مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي حقيقية وتوقعات الأعوان الاقتصاديين مبنية على أسس تقترب من الواقع إلا أن الأزمات المالية وتكاليفها وما أسفرت عنه أزمة 2008 جعلت عامل تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي وتدعيم وسائل الرقابة والإشراف كركيزة أساسية من ركائز تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

3.1. تعريف الاستقرار الاقتصادي

يعتبر مفهوم الاستقرار الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في الدراسات الاقتصادية وعلى الرغم من ذلك لا يوجد تعريف موحد لمفهوم الاستقرار الاقتصادي ومن بين أهم التعاريف ما يلي:

الاستقرار الاقتصادي "التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده المختلفة اقتصادية وسياسية واجتماعية وفكرية وتنظميه من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع" [19].

كما يعرف بأنه البيئة الاقتصادية الخالية من التقلب في متغيرات الاقتصاد الكلي، ويتحقق الاستقرار عندما يتنامى الناتج بمعدل معتدل بحيث يؤدي للمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار مع تحقيق مستويات أعلى للتشغيل وضرورة تقلص العجز في الموازنة العامة وتحسين سعر الصرف [20].

ويمكن تعريفه أيضاً بأنه "كل ما يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على المعدلات المرتفعة لها من خلال التشغيل الرشيد للموارد البشرية والمادية والمالية مع تحقيق الاستقرار السعري والنقدي الملائم لاستمرار دفع عجلات التنمية" [21].

3.2. عوامل تحقيق الاستقرار الاقتصادي هي [22]:

أ- التشغيل الكامل ويعني الاستغلال الكامل للطاقات الإنتاجية وزيادة حجم العمالة لزيادة الإنتاج بهدف الوصول إلى الناتج الممكن أو المحتمل وحتى لا تبقى بعض الموارد عاطلة.

ب- استقرار المستوى العام للأسعار الذي يحقق العديد من الجوانب الإيجابية سواء للأفراد المستهلكين أو المستثمرين من خلال مساعدتهم في بناء قراراتهم الانفاقية والادخارية والاستثمارية.

ج- تحقيق نمو اقتصادي وذلك من خلال تحقيق معدل متزايد وموجب للناتج المحلي الإجمالي بما يضمن تغطية الاستخدامات المتزايدة.

د- تحقيق توازن في ميزان المدفوعات بحيث تتساوى مجموع التزامات الاقتصاد الوطني مع الحقوق اتجاه العالم الخارجي وذلك من خلال تشجيع الصادرات والحد من الواردات وتخفيض تكلفتها.

3.3. أهمية الاستقرار الاقتصادي.

حظي الاستقرار الاقتصادي باهتمام واضح من قبل الاقتصاديين، حيث أن كافة الدول تسعى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لفوائده الاقتصادية، لذا ركز الاقتصاديين على أهمية تدخل الدولة في المصرف المركزي عبر استخدام أدوات السياستين المالية والنقدية للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الهامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ويمكن أن نوضح أهمية الاستقرار الاقتصادي كما يلي [23]:

أ- إنَّ استقرار الأسعار يمكن أن يجعل النقود تؤدي وظيفتها كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة من خلال المحافظة على قوتها الشرائية. كما أن استقرار الأسعار يقلل مخاطر الانكماش في الاقتصاد الوطني.

ب- يؤدي الاستقرار الاقتصادي لتحقيق نمو ثابت ومستقر من خلال انخفاض أسعار الفائدة ومعدلات التضخم وبالتالي انخفاض البطالة وتحقيق مالية عامة مستدامة وهذا يشجع الحكومة على زيادة الاستثمار

في الخدمات العامة ومن ثم زيادة في الرفاه الاقتصادي.

ج- المحافظة على الاستقرار الاقتصادي يعتبر ضرورياً لاستمرار النمو الاقتصادي في الدولة، لأن أي دولة تتأثر بالتطورات العالمية الراهنة وهذ يشكل تحديا لاقتصاد أي دولة.

د- إنَّ تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة يمكن أن يحقق مستوى عال من العمالة وصولا إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد وهذا بدوره سوف يحقق الاستقرار الاجتماعي للدولة.

هـ- دور الحكومة هو توفير سياسا ت اقتصادية كمية للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي لما له من أهمية كبيرة في مساعدة الشركات والأفراد والحكومة على التخطيط الفعال في المدى الطويل.

3.4. أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي.

3.4.1. التغيرات في المستوى العام للأسعار.

يؤدي التغير في المستوى العام للأسعار ارتفاعا أو انخفاضا إلى إحداث آثار بالغة على الاقتصاد فالارتفاع (التضخم) له آثار على متغيرات الاقتصاد الكلي وبالتالي على الاستقرار الاقتصادي ما يجعل السلطات النقدية تضعه من الأولويات في رسمها للسياسة الاقتصادية كما يؤدي الانخفاض في المستوى العام للأسعار أو انعدامه إلى تشويه عملية صنع واتخاذ القرارات من قبل الأعوان الاقتصاديين وانعدام ثقتهم في السلطة النقدية وعرقلة النمو الاقتصادي [24].

3.4.2. العولمة والانفتاح على الأسواق العالمية والتحرر المالي.

إن اتجاه الدول النامية والناشئة للانفتاح على الأسواق العالمية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وازدياد دورها في حجم التجارة العالمية نتج عنه عدة آثار سلبية من أهمها إلغاء كل الحواجز أمام المنافسة المصرفية، والتخفيف من قواعد الحذر والقيود على العمل المصرفي وعلى تحركات رؤوس الأموال، إذ واجهت المؤسسات المالية أزمات ومخاطر الانهيار نتيجة الانفتاح على الأسواق العالمية. كما أن عولمة وحرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود ساعد على انتشار الأزمات المالية وانتقالها من دولة إلى أخرى عبر العالم كله [25].

3.4.3. زيادة حجم الدين الخارجي:

فنتيجة لعدم قدرة الدول النامية على سداده تحول لأوراق مالية انتقلت لأسواق بلدان أخرى فاستبدلت الديون الخارجية والداخلية للدول النامية بمساهمات في الشركات المخصوصة بحيث يتمكن المستثمر من شراء جزء من ديون الدولة الراغب بالاستثمار فيها في السوق.

3.4.4. الأزمات المالية:

التوقف الحاد والعميق في عمل الأسواق المالية وذلك عندما تصبح الأسواق غير قادرة على تنظيم تحويل الأموال بفعالية من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز الذين يعرضون فرص الاستثمار الإنتاجي فيتعثر النشاط الإنتاجي الحقيقي ويعتبر الارتفاع في الأسعار، والاختلال في ميزانية الدولة، وأثر أسعار الأصول المالية، والإفلاس المصرفي من أهم عوامل حدوث الأزمات المالية.

3.4.5. انهيار الأسواق العالمية:

مرت العديد من الأسواق العالمية بالعديد من الانهيارات أثرت على اقتصاد العديد من الدول، ففي عام 1987 أدى انهيار السوق العالمية لخسارة قدرها 2000 مليار دولار واحتلت البورصة الأمريكية على نسبة 40 % منها وساعد الارتباط الشديد بين الأسواق العالمية من جهة وهشاشة النظام المالي في بعض البلدان النامية من جهة أخرى إلى انتقال هذه الانهيارات للدول النامية [26].

3.5. مؤشرات الاستقرار الاقتصادي:

إن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي هي الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية وتتمثل فيما يلي:

3.5.1. النمو الاقتصادي:

هو الارتفاع المنتظم والثابت لتطور ونمو الأنشطة الاقتصادية المختلفة عبر مشاركة كافة المجتمع في الإنتاج وزيادة الدخل وتطوير العملية الإنتاجية، ومهمة السياسة النقدية هي التأثير على معدل الائتمان عبر التوسع الائتماني للوصول للنمو السريع [27].

- **آلية تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي**.

استخدام السلطات النقدية لسياسة نقدية توسعية بزيادة المعروض النقدي للمصارف والتأثير على أسعار الفائدة بالنقصان يودي لزيادة إقبال المستثمرين على الاقتراض فيزيد حجم الاستثمار فيزيد الإنتاج والاستهلاك فيزيد النمو الاقتصادي. وعند إتباع السلطات النقدية لسياسة نقدية انكماشية كالتقليل من المعروض النقدي فإنها تزيد من مستويات أسعار الفائدة فيحجم المستثمرين عن الاقتراض فينقص حجم الاستثمار فتنخفض مستويات الإنتاج والتشغيل والاستهلاك فيؤدي لتراجع مستويات النمو الاقتصادي.

3.5.2. التضخم:

ظاهرة التضخم متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب وتثير الكثير من القضايا النظرية والتطبيقية، فتثير الارتباك بشأن تحديد مفهوم التضخم، فتعددت تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي نذكر منها:

التضخم هو ""الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما" [16].

التضخم هو "ارتفاع كبير ومستمر في المستوى العام للأسعار يصاحبه انخفاض في القيمة الحقيقية للنقود، ويصبح التضخم أكثر تسارعا عندما يرافق الزيادة في الإصدار النقدي زيادة في النفقات الحكومية التي يتم تمويلها بالقروض المحلية بدلا من الضرائب" [28].

ويعرفه الاقتصادي كاردنير اكلي بأنه "حالة الارتفاع المستمر في الأسعار وليس الأسعار العالية وبعبارة أخرى أن التضخم يعبر عن حالة عدم التوازن، ويجب تحليلها وفقاً لمعايير حركية وليست ساكنة" [29].

- **آلية تأثير السياسة النقدية ودورها في علاج التضخم.**

عند حدوث تضخم في الاقتصاد يقوم المصرف المركزي باستخدام سياسة نقدية انكماشية لخفض الطلب الكلي وإعادته لمستواه السابق وبانخفاضه مع ثبات العرض ينخفض المستوى العام للأسعار ولتحقيق ذلك تقوم السلطة النقدية ببيع السندات عبر عمليات السوق المفتوحة فتخفض عرض النقد وتسحب جزء من القوة الشرائية من الأفراد فينخفض طلبهم على السلع والخدمات سواء الاستهلاكية أو الاستثمارية وهذه السياسة تعد فاعلة إذا كان التضخم ناشئاً بدفع الطلب وفي حالة ركود أو كساد الاقتصاد فالمصرف يستخدم سياسة نقدية توسعية لزيادة الطلب الكلي وإعادة الاقتصاد للمستوى التوازني فيقوم بشراء السندات عبر عمليات السوق المفتوحة أو تخفيض سعر إعادة الخصم أو نسبة الاحتياطي القانوني والتي ستزيد من حجم الاحتياطيات للمصارف التجارية، فإذا قام المصرف المركزي بشراء السندات من المصارف فهذا سيودي لزيادة حجم الاحتياطيات للمصارف التجارية وعليه فان هذا سيشجع المصارف على التوسع في منح الائتمان من خلال تخفيض سعر الخصم ومن ثم سعر الفائدة وبالتالي زيادة حجم الاستثمار الذي يعد أحد مكونات الطلب الكلي فيرتفع هذا الأخير حتى يصل إلى المستوى التوازني [23].

3.5.3. البطالة:

هناك العديد من التعاريف والمفاهيم التي يمكن ذكر بعض منها فيما يلي:

عرفت منظمة العمل الدولية البطالة على أنها تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل والراغبين فيه والباحثين عن عمل ولكنهم لا يجدون عملا، وذلك خلال فترة الإسناد. والمقصود بفترة الإسناد هي تلك التي تقاس بها البطالة وعادة ما تكون أسبوع أو أسبوعين [30].

كما عرِّفت البطالة على أن ها الحالة التي لا يستطيع فيها الأفراد ممارسة النشاط الاقتصادي خلال مدة زمنية معينة، نتيجة عوامل خارجه عن إرادتهم، بالرغم من كونهم في سن العمل وقادرين عليه وراغبين فيه وباحثين عنه، وهو ما يطلق عليه بالبطالة الكاملة [31].

كما تعرف بأنها تشمل كافة الأفراد الذين هم في سن العمل وقادرون على العمل، ومستعدون للقيام به ويسعون للحصول عليه، ولكنهم لا يجدونه، كما أعتبر البعض أن الأفراد العاطلين عن العمل هم الذين كانوا يعملون سابقاً ولكنهم عاطلون حالياً، وبعض الاقتصاديين اعتبروا الأفراد الذين يرعبون في العمل ولا يستطيعون أن يجدوا أي أعمال تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية والعملية هم عاطلون عن العمل.

- **آلية تأثير السياسة النقدية ودورها في علاج البطالة.**

يقوم المصرف المركزي بتغيرات بمستوى عرض النقود، لتنفيذ سياسة نقدية توسعية عندما يكون الاقتصاد في حالة انكماش، فترتفع معدلات البطالة لمستويات مقبولة اقتصاديا واجتماعياً وعند وجود بطالة فهذا يعني أن الاقتصاد كان يعمل بأقل من طاقته الإنتاجية ومستوى الدخل التوازني اقل من مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، وتعالج هذه الفجوة الانكماشية باللجوء لسياسة نقدية توسعية تزيد من عرض النقود وتخفض من سعر الفائدة لتشجع القطاع الخاص على الاستثمار وزيادة التشغيل ورفع مستويات الإنتاج والدخل ولذا فإن تأثير السياسة النقدية على البطالة ينطلق أساسا عبر التأثير بشكل غير مباشر على الاستثمار الذي هو المحرك الأساسي للتشغيل عبر خلقه لفرص عمل جديدة [32].

4. المحور الثالث: أثر السياسة النقدية على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الفترة (2005- 2024).

4.1. أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي.

لمعرفة أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي سنتطرق لدراسة تطور الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (GDP) الذي يعتبر مقياس أكثر دقة وواقعية للنمو الاقتصادي فهو يسمح لنا بمقارنة إنتاج السلع والخدمات من فترة زمنية إلى فترة أخرى، مما يزيل تأثير التضخم. وهذا مفيد لتحليل النمو الاقتصادي لبلد ما من حيث القيمة الحقيقية ويعكس الإنتاجية والقوة الشرائية للمواطنين، وتُظهر البيانات المدرجة في الجدول (1) تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا للفترة الممتدة من 2005 إلى 2024.

جدول 1: تطور معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في ليبيا خلال الفترة (2005-2024)

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي %	السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي %
2005	9.9	2015	-4.0
2006	5.9	2016	-2.7
2007	5.6	2017	28.5

2008	6.1	2018	8.2
2009	−0.7	2019	−11.9
2010	3.0	2020	−59.7
2011	−61.3	2021	28.3
2012	98.2	2022	−3.7
2013	−30.8	2023	9.1
2014	−47.7	2024	−3.2

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي سنوات مختلفة و الكتيب الإحصائي لمصلحة الإحصاء والتعداد في ليبيا وموقع اقتصاديات التداول **(trading economics)** [33][34][35].

تشير التقديرات إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا سنتي 2006 و2007 مقارنة بسنة 2005، بسبب قرار منظمة أوبك خلال الربع الأخير من السنة بتخفيض حصص انتاج النفط إلا أنه عاد ليرتفع سنة 2008 ليصل إلى 6.1 حيث سجلت الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية المكونة للاقتصاد الوطني تحسناً ملحوظاً حيث نمت القطاعات الاقتصادية غير النفطية بنسبة 7.1% في حين حقق قطاع الصناعات الاستخراجية والأنشطة المتعلقة به نمواً نسبته 5.2% [36].

في سنة 2009 انخفض الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي مسجلاً انكماشا بلغ معدله 0.7−% ويعزى التراجع في قيمة الناتج بالأسعار الثابتة إلى انخفاض قيمة صادرات النفط الناجم إلى التراجع الحاد في أسعار النفط خلال منتصف عام 2008 وبداية عام 2009، وكذلك تخفيضات إنتاج النفط خلال عام 2009، تماشياً مع قرارات منظمة الأوبك المتخذة في هذا الشأن. إضافةً إلى تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية، من خلال انخفاض الطلب على الصادرات النفطية [37].

في عام 2010 بلغ معدل النمو نحو 3%: مقارنةً بنسبة 0.7−% خلال عام 2009 هذا التحسن سببه زيادة قيمة الناتج المحلي النفطي من 22.5 مليار دينار في عام 2009 إلى حوالي 22.7 مليار دينار في عام 2010، وبمعدل نمو حقيقي بلغت نسبته 1.2%، كما ارتفع الناتج المحلي غير النفطي من 27.4 مليار دينار إلى حوالي 28.6 مليار دينار في عام 2010 وبمعدل نمو حقيقي بلغ 4.5%. في حين سجلت القطاعات الاقتصادية غير النفطية نموا بلغ نحو 5.8% [36].

شهد عام 2011 تراجعاً ملحوظاً حيث بلغت نسبة الانكماش في الناتج المحلي نحو 61.3%، مقارنة بنسبة نمو 3.0% خلال عام 2010، وهي أعلى نسبة انكماش خلال فترة الدراسة، ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة الناتج المحلي النفطي من 22.7 مليار دينار في عام 2010 إلى حوالي 6.5 مليار دينار في عام 2011،

وبنسبة انخفاض بلغت نحو 72%: كم تراجع الناتج المحلي غير النفطي من 28.3 مليار دينار إلى حوالي 13.6 مليار دينار وبنسبة انخفاض بلغت 52.5%. كما يعود تراجع معدلات النمو الحقيقية إلى الانخفاض الكبير في معدلات نمو أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي بحوالي 72%، والذي كان نتيجة طبيعية لتراجع الكميات المنتجة من النفط الخام بسبب الأحداث التي شهدتها البلاد إبان اندلاع ثورة 17 فبراير خلال عام 2011 والتي أدَّت إلى توقف تصدير النفط الخام من أغلب موانئ الليبية. وكذلك الحال بالنسبة للقطاعات الاقتصادية غير النفطية فقد سجلت معدلات نمو منخفضة بلغت نحو 52.5% [36].

أدَّى التحسن في الوضع الأمني واستئناف صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي، والتوسع في الانفاق العام عام 2012 إلى تعافي الاقتصاد المحلي فبلغ معدل النمو 98.2% وهي أعلى نسبة نمو خلال فترة الدراسة، مقابل معدل نمو سالب 61.0% في عام 2011. ليعاود الانخفاض في الأعوام 2013، 2014، 2015، 2016 وكان على التوالي 30.8، و47.7، و4، و2.7، وذلك نتيجة لمجموعة من العوامل في مقدمتها تواصل الاضطرابات السياسية، وتردي الوضع الأمني، والدمار الذي لحق بالبنية التحتية، والانخفاض الحاد في إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، ومغادرة الشركات الأجنبية، وتراجع الأسعار العالمية للنفط، إضافةً إلى الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو [36].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد شهدت تقلبات كثيرة خلال الفترة الأخيرة (2017 – 2024) فارتفعت سنتي 2017 و2018 نتيجة زيادة إنتاج النفط وتواصل التحسن النسبي للأوضاع الداخلية، وذلك بعد أربع سنوات من انكماش الناتج المحلي. كما شهد عام 2019 تراجع في معدل النمو، ويرجع ذلك بالأساس إلى تراجع أسعار النفط العالمية، والتزام ليبيا في منظمة أوبك بتخفيض انتاجها من النفط بموجب اتفاق بين أوبك والمنتجين، كما تأثر الأداء الاقتصادي لليبيا عام 2020 بشكل ملموس بالتداعيات الناتجة عن جائحة فيروس كورنا المستجد (كوفيد 19) حيث أدَّى هذا الوباء إلى الانخفاض الحاد في حجم النشاط الاقتصادي. كما تأثر أيضاً بتوقف انتاج وتصدير النفط الخام على مدى ثمانية أشهر في ظل الظروف القاهرة التي فرضت على الحقول والموانئ النفطية. فأدَّت هذه العوامل إلى انكماش الناتج المحلي فسجل ثاني أدنى معدل خلال فترة الدراسة بلغت نسبته 59.7%. تحسن اداء النمو الاقتصادي في ليبيا عام 2021 بعد ظهور مؤشرات للتعافي من جراء جائحة كوفيد 19، كما ارتفع انتاج النفط الخام وزادت عائداته جراء ارتفاع اسعاره العالمية. ثم عاد للانكماش عام 2022 بسبب تواصل التأثير السلبي للأوضاع الداخلية على الأنشطة الاقتصادية الرئيسية وخاصةً القطاعات الاستخراجية، ليرتفع تارةً

أخرى عام 2023 نتيجة زيادة الانتاج، ثم يعود للانكماش عام 2024 [37].

من خلال التحليل السابق يتضح أن السياسة النقدية ليس لها أثر على مقياس النمو الاقتصادي فالسياسة النقدية التي يرسمها ويشرف على تنفيذها مصرف ليبيا المركزي تتأثر بسمات الاقتصاد الليبي التي تتمثل في انه اقتصاد ريعي وذو مصدر وحيد لدخله وهو النفط المؤثر الرئيسي في النمو الاقتصادي، والذي يتأثر بدوره بعوامل اخرى ليس من بينها السياسة النقدية.

4.2. أثر السياسة النقدية على التضخم.

الجدول 2: تطور معدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة (2005 – 2024)

السنوات	معدل التضخم %	السنوات	معدل التضخم %
2005	3.0	**2015**	10.0
2006	1.4	**2016**	25.9
2007	6.2	**2017**	25.8
2008	10.4	**2018**	13.6
2009	2.4	**2019**	−2.2
2010	2.4	**2020**	1.5
2011	15.9	**2021**	2.8
2012	6.1	**2022**	4.6
2013	2.6	**2023**	2.4
2014	2.4	**2024**	−3.2

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي سنوات مختلفة و الكتيب الإحصائي لمصلحة الإحصاء والتعداد في ليبيا [33][34].

من البيانات المدرجة في الجدول 2 نلاحظ أن معدلات التضخم في ليبيا شهدت تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع، ويرجع ذلك إلى التقلبات التي شهدها الاقتصاد الليبي في المستوى العام للأسعار تزامناً مع وجود عجز في الميزانية العامة، حيث سجلت معدلات التضخم ارتفاعاً طفيفاً سنة 2005م، ثمَّ ما لبثت أن انخفضت سنة 2006 لترتفع تارةً أخرى خلال عام 2007 نتيجة ارتفاع أسعار الواردات الناجم عن تضخم الاقتصاد العالمي بسبب زيادة أسعار النفط الخام، كما ساعد تنامي عرض النقود من خلال زيادة الانفاق العام والائتمان في الارتفاع.

استمر معدل التضخم في الارتفاع خلال عام 2008 متأثراً بالتطورات والأحداث الاقتصادية العالمية التي أدَّت إلى ارتفاع معدلات التضخم في جميع بلدان العالم نتيجة زيادة أسعار النفط وأسعار السلع الغذائية

العالمية، وهذا بدوره أدَّى إلى ارتفاع أسعار الواردات فأنعكس ذلك على ليبيا حيث انتقل التضخم العالمي إلى الاقتصاد الوطني، وهذا ما يسمى بالتضخم المستورد والذي يعتبر العامل الرئيسي في ارتفاع معدل التضخم. في حين انخفض معدل التضخم خلال عامي 2009 و2010 مقارنةً بعام 2008 ويعزى ذلك لاستخدام مصرف ليبيا المركزي لأحد أدوات السياسة النقدية وهي إصدارا شهادات الإيداع التي تم من خلالها امتصاص أكبر قدر من السيولة من القطاع المصرفي، وكذلك انخفاض أسعار السلع الأولية وانخفاض تكلفة الانتاج في الأسواق العالمية نظرا لانخفاض أسعار النفط الخام، وايضاً ارتفاع سعر صرف الدينار الليبي مقابل اليورو [36].

وخلال الفترة (2011 – 2020) سجلت معدلات التضخم تذبذباً كبيراً بين الارتفاع والانخفاض، ففي خلال عام 2011 أظهرت بيانات الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ارتفاعا كبير في المستوى العام للأسعار، فقد بلغ معدل التضخم السنوي العام 15.9%، ويرجع هذا الارتفاع إلى التداعيات التي صاحبت ثورة 17 فبراير في كافة أرجاء ليبيا والتي أدت إلى نقص المعروض من كافة السلع والخدمات ونزوح المواطنين إلى مناطق متعددة داخل وخارج البلاد [36]، وفي عامي 2012 و 2013 تحسن معدل التضخم غير أنه عاد للارتفاع بعد تطبيق قانون تعطيل سعر الفائدة بموجب القانون رقم (1) لسنة 2013 في شأن منع المعاملات الربوية، هذا القانون حرّم التعامل بسعر الفائدة دون استبدالها بأدوات تمويلية إسلامية قادرة على تنظيم السيولة أو تحفيز الادخار مما أدى لشلِّ قدرة المصرف على مواجهة التضخم والبطالة أو إدارة السيولة بكفاءة، بينما ظلَّت البدائل المطروحة غير كافية أو غير مطبَّقة بشكل عملي. كما زاد الأمر تعقيدا تعدد المؤسسات النقدية تمثل في انقسام المصرف المركزي بين سلطتين في الشرق والغرب، هذا الواقع جعل أدارة المعروض النقدي وضبط المصارف التجارية أكثر صعوبة، ففقدت السياسة النقدية وحدتها وأدواتها التنفيذية. هذه المؤشرات تكشف أن المصرف المركزي يعمل في بيئة مؤسسية هشّة، تفتقر لأدوات السوق المفتوحة، وتعاني من محدودية النشاط المالي، وضعف البيئة التشريعية، وتراجع الإنتاج المحلي.

وكان لهذا القانون والانقسام تداعيات على التضخم فنلاحظ ومنذ عام 2014 تدهور الوضع الاقتصادي للدولة فانخفضت قيمة الدينار الليبي، وتدنت القدرة الانتاجية للاقتصاد الليبي مع وضع قيود على احتياطيات ليبيا من العملة الأجنبية في الخارج، وتدهور التوازن الاقتصادي، وزاد الإنفاق العام نتيجة لاعتماد ميزانية تعتبر الاعلى في تاريخ ليبيا والتي ترتب عليها زيادة كبيرة في معدلات الانفاق الجاري.

أضف إلى ذلك عجز واضعي السياسة المالية وضيق امكانية السياسة النقدية ما اضطر المصرف المركزي إلى اتباع سياسات لمعالجة الأزمة الاقتصادية بتمويل العجز في عرض النقود من خلال التصرف

في جزء من الاحتياطيات النقدية وإصدار عملة ورقية دون وجود غطاء نقدي ما تسبب في تدهور قيمة الدينار الليبي والارتفاع الحاد في الأسعار فسجل عام 2016 أعلى قيمة لمعدلات التضخم

في ليبيا خلال فترة الدراسة حيث قدر معدل التضخم بمعدل 25.9 وذلك بسبب ضعف العملة المحلية والانقسام المؤسسي، ووجود وزارتين للمالية مرتبطة بحكومتين.

تحسن معدل التضخم في عام 2019 فسجل أدنى قيمة لمعدلات التضخم خلال فترة الدراسة حيث قدرت بـ 2.2-% ويعزى ذلك إلى انخفاض سعر الصرف على العملات الأجنبية مقابل الدينار الليبي في السوق الموازي، واتخاذ الدولة إجراءات برامج الإصلاح الاقتصادي، ومنها تسهيل عمليات شراء النقد الأجنبي للأغراض الشخصية عن طريق المصرف بشكل مباشر. ولكن سرعان ما عاد معدل التضخم الى الارتفاع عامي 2020 و2021 حيث ساهمت تداعيات جائحة كوفيد- 19 في ارتفاعه.

نتيجة لتعطل سلاسل التوريد والقيود المرتبطة بفيروس كورونا التي أدَّت إلى ضغط تصاعدي نسبي على أسعار المواد الغذائية كما شهد عامي 2022، و2023 ارتفاع تصاعدي في معدل التضخم حيث ساهمت الاضطرابات في سلاسل التوريد بسبب الصراع الداخلي والتدابير الصحية المتعلقة بجائحة الكوفيد-19 والاعتماد على مصادر بديلة مكلفة لتزويد المياه وتوليد الكهرباء في زيادة الأسعار.

كما ساهمت الأزمة الروسية الأوكرانية في الضغوط التضخمية عبر تأثيرها على أسعار المواد الغذائية. سجلت سنة 2024 أدني معدل للتضخم خلال فترة الدراسة قدرة بـ 3.2-% نتيجة الاستقرار الداخلي، وانتعاش الإنتاج المحلي للوقود والغذاء. يتضح مما سبق أنَّ السياسة النقدية لها أثر محدود في كبح التضخم، ففي ظل الواقع الاقتصادي المتأزم الذي تعيشه ليبيا، يجد مصرف ليبيا المركزي نفسه عاجزًا عن تنفيذ سياسة نقدية فاعلة، في بيئة يغيب فيها الاستقرار وتتعطّل فيها الأدوات التقليدية التي تعتمد عليها البنوك المركزية لضبط السيولة وكبح التضخم وتحفيز النمو. فالمشهد الليبي يحوِّل دور المصرف المركزي للتعامل مع الأزمات بدلًا من قيادتها، حيث تُدار السياسة النقدية في إطار ظروف طارئة وأولويات مالية قصيرة الأجل، لا تنسجم مع معايير الاستدامة والإصلاح الهيكلي [37].

4.3. أثر السياسة النقدية على البطالة.

الجدول 3: تطور معدلات البطالة في ليبيا خلال الفترة (2005 – 2024)

السنوات	معدل البطالة %	السنوات	معدل البطالة %
2005	19.20	**2015**	18.88
2006	19.01	**2016**	18.79

2007	18.87	**2017**	18.63
2008	18.68	**2018**	18.47
2009	18.49	**2019**	18.56
2010	18.39	**2020**	18.62
2011	19.50	**2021**	20.60
2012	19.21	**2022**	19.30
2013	19.21	**2023**	18.70
2014	18.96	**2024**	18.60

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الأمم المتحدة والبنك الدولي [45][46].

مرَّت معدلات البطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة بالعديد من مراحل الارتفاع والانخفاض، حيث يمكن تقسيم هذه الفترة لمرحلتين الأولى تمتد من (2005 – 2014) حيث سجلت في بداية الفترة ارتفاعا وصل أعلاه إلى 19.2% سنة 2005 ثم أخذت مساراً تنازليا استمر لغاية سنة 2010 حيث سجلت معدل 18.39%، ثم عاد ليتصاعد ليصل إلى 19.60% سنة 2011 بعد ذلك نلاحظ استقرار المعدل خلال السنتين 2012، و2013 عند 19.21، لينخفض مجددا سنة 2014. ويرجع تزايد معدلات البطالة إلى ارتفاع نسبة السكان في سن العمل بمعنى أن كل 100 نسمة من سكان ليبيا بينهم نحو الثلثين هم في سن العمل، وهذا يبين أن الاقتصاد الليبي لم يستطيع مجاراة الارتفاع في فئة السكان في سن العمل، وهي تعتبر قوة العمل، وهذ ما جعل المساهمة في النشاط الاقتصادي تسجل نسباً منخفضة من جملة القوى البشرية، والتي لم ترتق إلى النصف [47]، كما ساهمت سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي في ليبيا في تزايد معدلات البطالة، حيث يتحمل هذا القطاع عبء التنمية الاقتصادية

دون مشاركة تذكر من القطاع الخاص، معتمدا في ذلك على الايرادات النفطية للبلاد، ما جعله يتحمل الجزء الأكبر من عملية توظيف العمال في المؤسسات والمشاريع العامة، كما تعاني معظم هذه المؤسسات من تدني مستوي الإنتاج وانخفاض إنتاجية عنصر العمل؛ بسبب تكدس العاملين بها من جهة، وانخفاض مستويات الإنتاج من جهة اخري وبالتالي قد أسفرت هذه المرحلة إلى ظهور عدة أنواع من البطالة في الاقتصاد الوطني، أضف إلى ما سبق الأحداث السياسية التي مرت بها البلاد خلال عام 2011 والتي أثرت علي الأوضاع الاقتصادية بما فيها انهيار سعر الدينار والارتفاع في المستوي العام في الأسعار وانتشار الفساد المالي وغياب السياسات الاقتصادية الرشيدة التي عجزت عن المساهمة في امتصاص البطالة ووضع حلول مناسبة لها [48].

المرحلة الثانية تمتد من (2015 – 2024)، حيث سجلت معدلات البطالة تذبذباً بين الانخفاض والارتفاع، وتميزت الفترة من 2015 – 2020 بتحسن ملحوظ في الوضعية المالية الخارجية؛ بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، هذا التحسن انعكس ايجاباً على مؤشرات سوق العمل وخاصة معدلات البطالة وعلى الرغم من تراجع معدلات البطالة خلال هذه الفترة، إلا أنَّ ليبيا تصنف من بين الدول التي تحتفظ بأعلى معدلات للبطالة، حيث تعمل الغالبية العظمى والتي تصل نسبتها لحوالي 85% من الأيدي العاملة النشطة في القطاع العام، وتزيد هذه النسبة في حالة النساء حيث تبلغ 93% وهذه النسب تعتبر مرتفعة مقارنة بالمقاييس الإقليمية [46].

في عام 2021 سجل أعلى معدل للبطالة خلال فترة الدراسة حيث قدر معدل البطالة بـ 20.60%، واستمر مرتفعا عام 2022 ولكن بمعدل اقل ثم أخذَّ مساراً تنازليا ليستقر عند 18.60% عام 2024، إلا أن هذه المعدلات تعتبر مرتفعة ويعزى السبب لعدم الاستقرار السياسي والأمني والفساد الإداري والمالي المنتشر في الدولة وانقسام مؤسسات الدولة منها المصرف المركزي فحدث اختلال في المستوى العام الأسعار، والتوظف والعجز في الميزان التجاري، حيث أن الدولة أولت اهتماماً واضحاً بتوازن الميزان التجاري واستقرار الأسعار وأهملت هدف التشغيل والتوظف الكامل في الاقتصاد الليبي كما زاد من حدة المشكلة أزمة المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا، والتي تشكل تحد كبير لأسواق العمل ما أدَّى لارتفاع معدلات البطالة. وبالتالي فإنَّ السياسة النقدية لم يكن لها أي إثر في تخفيض معدلات البطالة.

5. الخاتمة:

إن السياسة النقدية تلعب دوراً حاسمًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وحماية الاقتصاد الوطني من الضغوطات التضخمية التي تحد من تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وفي ظل الواقع الاقتصادي المتأزم الذي تعيشه ليبيا، من سوء إدارة نقدية في ظل الصراع السياسي وتراجع عائدات النفط لأسباب داخلية وخارجية، وعدم القيام بإصلاح مالي مواكب، يجد مصرف ليبيا المركزي نفسه عاجزًا عن تنفيذ سياسة نقدية فاعلة، في بيئة يغيب فيها الاستقرار وتتعطّل فيها الأدوات التقليدية التي تعتمد عليها البنوك المركزية لضبط السيولة وكبح التضخم وتحفيز النمو. وزاد الأمر سوءًا انقسام المصرف المركزي بين سلطتين في الشرق والغرب، حيث قام شقي المركزي بطباعة العملة وتمويل الانفاق بالعجز، مضيفاً كتلة نقدية كبيرة دون تنسيق. هذه الخطوات دفعت الأسعار للارتفاع وزادت الضغوط على سعر الصرف، وخلقت سوقاً موازية مزدهرة للعملة الصعبة بسبب شح الدولار رسمياً. كما أدى تعطيل سعر الفائدة بموجب القانون رقم (1) لسنة 2013، الذي حرّم التعامل بها دون استبدالها بأدوات تمويلية إسلامية قادرة

على تنظيم السيولة أو تحفيز الادخار، إلى شلِّ قدرة المصرف على مواجهة التضخم والبطالة أو إدارة السيولة بكفاءة، بينما ظلَّت البدائل المطروحة غير كافية أو غير مطبَّقة بشكل عملي.

6. النتائج:

أ- للسياسة النقدية دور مهم وفعال ضمن أدوات السياسة الاقتصادية، فهي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعتبر هدفا رئيسيا لجميع الدول، فالسياسة النقدية تعتبر من أكثر السياسات تأثيراً على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي فهي تؤثر على التوازن الاقتصادي الكلي كما يعتبر تخفيض التضخم والحد من البطالة من أهم أهدافها.

ب- يجب معالجة الاشكالات التي تعترض النشاط الاقتصادي مثل البطالة والتضخم، التي تنعكس على تحقيق اهداف السياسات الاقتصادية وفي مقدمتها السياسات النقدية.

ج- إن تغير الأوضاع السياسة والاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها البلاد لها تأثير كبير على معدلات النمو والتضخم والبطالة.

د- من أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي تذبذب أسعار النفط العالمية، وعدم الاستقرار السياسي والأمني الذي ينعكس في صورة اغلاق الحقول النفطية، ومغادرة الشركات الأجنبية مما يوثر في حجم الإنتاج من النفط الخام فتنخفض ايراداته، فالنفط يعتبر المؤثر الرئيسي في الاقتصاد الليبي.

هـ- إنَّ فعالية السياسة النقدية وأداءها يرتبط طردياً بضبط أوضاع المالية العامة وبالتالي يجب على الدولة أن تعمل على إعادة توجيه الانفاق العام ليصبح القطاع الخاص قائداً وقادراً على توفير فرص العمل ليتحقق بذلك النمو.

7. التوصيات:

أ- ضرورة العمل على تفعيل الانفاق الحكومي الاستثماري باتجاه إعادة بناء وهيكلة الجهاز الإنتاجي والحد من الاستيراد الاستهلاكي، مع التأكيد على رفع فاعلية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من ظاهرتي البطالة والتضخم.

ب- ترشيد الانفاق الحكومي الذي يجب أن يركز على الأنفاق الاستثماري لدفع عملية التشغيل للقوى العاملة، مع تحقيق نوع من التوازن في معدلات تضخم منخفضة أتجاه معدلات بطالة معقولة.

ج- إعادة النظر في هيكل السياسة النقدية، بدءًا من تعديل الإطار القانوني لسعر الفائدة بما يتوافق مع النظام المالي الإسلامي دون إلغاء وظيفته الاقتصادية كاستبدال سعر الفائدة بأدوات تمويلية إسلامية قادرة على تنظيم السيولة أو تحفيز الادخار، وتسهيل الاقتراض لتمويل الاستثمارات الحقيقية، مع

المراعاة في تحقيق التنسيق بين السياسة المالية والنقدية.

د- للوصول إلى استقرار اقتصادي يؤدي لتوازن حقيقي في الاقتصاد الليبي لابد من تطوير وتكييف السياسات النقدية المنتهجة وتنسيقها مع السياسات الاقتصادية الاخرى

هـ- يجب إعادة توحيد المصرف المركزي في مصرف واحد والمحافظة على استقلاليته وتعزيز مكانته في تنفيذ السياسة النقدية بعيداً عن التدخلات والضغوط السياسية وعدم التشكيك في رصانة خططها وكفاءة ادواتها.

و- يجب أن يكون لمصرف ليبيا المركزي سياسات ذات فعالية للسيطرة على قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، حتى تكون للسياسات النقدية أيضا فعالية على الاستثمارات الأجنبية.

ز- تفعيل الدور الرقابي ومتابعة السير الحسن لكل الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في إطار تطبيق السياسات النقدية.

المراجع:

[1]. حسين مروان محمد. دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية. المجلة العربية للنشر العلمي، 2022؛ (50): 1490-1500.

[2]. ارحومة عبد السلام مسعود خليفة. أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1999 - 2021). مجلة الجامعي، 2022؛ 36 (6): 180-204.

[3]. الزغبي وائل محمد علي. آثار السياسة النقدية المتوقعة وغير المتوقعة على الأداء الاقتصادي في الأردن. [رسالة ماجستير]، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2004.

[4]. جمعة تركية فرح، الخشيشة أحمد. السياسات الاقتصادية وأثرها على مستوى الأسعار في ليبيا. المجلة الأفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2024؛ 3(2): 188-198.

[5]. معيزي قويدر، دماد نوال. فعالية السياسة النقدية وآثارها في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية. مجلة الاقتصاد الجديد، 2010؛ 1(1): 27-57.

[6]. بن صفي الدين عبدالله. السياسة النقدية للجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي 2001 - 2015. [أطروحة دكتوراه]، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2023.

[7]. حسين رحيم. النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي. دار المناهج للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 2010. ص47.

[8]. كافي مصطفى يوسف. مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي، الطبعة الأولى؛ دار ألفا للوثائق: الجزائر، الجزائر، 2018.

[9]. قدي عبدالمجيد. المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية. ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، الجزائر، 2003، ص6.

[10]. خليل سامي. النظريات والسياسات النقدية والمالية، الطبعة الأولى؛ شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع: الكويت، 1982، ص81.

[11]. مفتاح صالح. النقود والسياسة النقدية المفهوم الأهداف الأدوات، الطبعة الأولى؛ دار الفجر للنشر والتوزيع: القاهرة، مصر، 2005، ص98.

[12]. عجمي هيل، الجنابي جميل. النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى؛ دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 2014.

[13]. العلواني عديلة. الميسر في الاقتصاد النقدي، الطبعة الأولى؛ دار الخلدونية: الجزائر، 2014.

[14]. خريس جمال، وآخرون. النقود والبنوك، الطبعة الأولى؛ دار المسيرة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 2002.

[15]. ساموبلسون بول آ، وآخرون. الاقتصاد، الطبعة الثانية؛ (هشام عبدالله، المترجمون)، دار الأهلية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 2006.

[16]. الوازني خالد واصف، الرفاعي أحمد حسين. مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الحادية عشر؛ دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 2006.

[17]. شافعي محمد زكي. مقدمة في النقود والبنوك. دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة، مصر، 2000.

[18]. معتوق سهير محمود. النظريات والسياسات النقدية. الدار المصرية اللبنانية: القاهرة، مصر، 1989.

[19]. القريشي مدحت. التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى؛ الدار الجامعية: عمان، الأردن، 2007.

[20]. توبين علي، وآخرون. أثر الاستقرار الاقتصادي على التنمية البشرية في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1995 – 2017. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 2019؛ 22(2): 233–252.

[21]. متولي إبراهيم، المغربي حسن. دور حوافز الاستثمار السياسية في تعجيل النمو الاقتصادي. دار الفكر الجامعي: الإسكندرية، مصر، 2011، ص373.

[22]. معروف هوشيار. دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، الطبعة الأولى؛ دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 2005.

[23]. كاظم إيمان عبدالرحيم. أثر الصدمات النقدية في الاستقرار الاقتصادي تجارب دول مختارة. [أطروحة دكتوراه]، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، كربلاء، العراق، 2016.

[24]. بن الدين محمد أمين. دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر 1990 – 2009. [رسالة ماجستير]، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، الجزائر، 2010.

[25]. عثمان عبدالوهاب، موسى شيخ. السلامة المصرفية والاستقرار الاقتصادي. دار مصحف أفريقيا: الخرطوم، السودان، 2007.

[26]. الحنفي عبدالرؤف أحمد. الاستقرار السياسي والأمني وأثره على الاستقرار الاقتصادي. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، 2023؛ (40): 123–213.

[27]. كلاش رميسة، وآخرون. أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1974 – 2018. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 2020؛ (11): 273–288.

[28]. الجنابي هيكل عجمي جميل، أرسلان رمزي ياسين يسع. النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى؛ دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 2009.

[29]. الموسوي ضياء مجيد. أسس علم الاقتصاد نقود وبنوك ودورات اقتصادية وعلاقات اقتصادية دولية، الطبعة الثانية؛ ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 2014، ص ص 104 – 105.

[30]. داوود حسام علي. مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة السادسة؛ دار المسيرة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 2010.

[31]. أبوتراب تغريد، محمد قاسم. واقع معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2008 – 2010). مجلة الباحث الاقتصادي، 2021؛ 9 (2): 65-90.
https://asjp.cerist.dz/en/article/174844

[32]. السمهوري محمد سعيد. اقتصاديات النقود والبنوك. دار الشروق للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 2012.

[33]. مصرف ليبيا المركزي. النشرة الاقتصادية (سنوات مختلفة). متاح على الإنترنت: [https://cbl.gov.ly/economic-bulletin/] (تم الدخول في تاريخ: أضف التاريخ هنا).

[34]. مصلحة الإحصاء والتعداد. الكتيب الإحصائي أعداد مختلفة، ملف الاقتصاد، جدول الناتج المحلي الإجمالي. متاح على الإنترنت: [https://bsc.ly/] (تم الدخول في تاريخ: أضف التاريخ هنا).

[35]. اقتصاديات التداول. متاح على الإنترنت: [https://tradingeconomics.com] (تم الدخول في تاريخ: 03-12-2025).

[36]. مصرف ليبيا المركزي. التقرير السنوي أعداد مختلفة (2005 – 2016). متاح على الإنترنت: [https://cbl.gov.ly/reports/annual-reports] (تم الدخول في تاريخ: 04-12-2025).

[37]. صندوق النقد العربي. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة (2010 – 2024). متاح على الإنترنت: [https://www.amf.org.ae/ar/publications/reports/joint-arab-economic-reports] (تم الدخول في تاريخ: 05-12-2025).

[45]. الأمم المتحدة. قواعد البيانات. متاح على الإنترنت: [https://www.un.org/ar] (تم الدخول في تاريخ: 03-12-2025).

[46]. البنك الدولي. البيانات المفتوحة للبنك الدولي. متاح على الإنترنت: [https://data.albankaldawli.org] (تم الدخول في تاريخ: 05-12-2025).

[47]. الهمالي محمد إبراهيم. تغير معدلات البطالة وتبايناتها المكانية في ليبيا "دراسة تحليلية جغرافية". مجلة كلية الآداب، 2025؛ (19): 41-59. doi: 10.36602/faj.2025.n19.03

[48]. الجروشي علي عبدالسلام، و ارباب مصعب معتصم. قياس معدلات البطالة في ليبيا، دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962 – 2012). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 2017؛ 1(1): 80-96. doi: 10.26389/AJSRP.M150217